المبدأ الرابع

شمول الاستراتيجية القومية العليا

هناك قول صيني مأثور يقول «الاستراتيجية دون تكتيك هي الطريق الأبطأ للنصر، أما التكتيك دون استراتيجية فهو الضجيج الذي يسبق الهزيمة» (٢٧).

والعصر الراهن هو عصر الأمم الذي تكون غاية السلطة فيه تأمين مصالح الأمة والإمساك الحر بزمام مستقبلها، فحكم الفرد- أو حكم الجماعة- الذي كانت غاية السلطة فيه تأمين استمرارية الحكم للفرد- أو للجماعة- يعتبر خارج نطاق العصر ويسير في اتجاه الخروج من التاريخ.

وفي عصر الأمم تتبلور مصالح الأمة وتتحدد فلسفة نظامها الاجتماعي السياسي في صورة «استراتيجية قومية عليا»، تكون بدورها المركز الذي سيضبط حركة البناء الشامل للدولة، ويحدد وجهتها الاستراتيجية وغاية حركتها، وموزع مهام سلطاتها الحاكمة.

والبيان القومي يهدف إلى إلحاق مصر العربية بركب هذا العصر- عصر الأمم- عبر تحديد «استراتيجية قومية عليا» للدولة المصرية، لتفادي الخطأ القاتل المتمثل في الحكم الفردي الذي كان المدخل للانقضاض على المشروع القومي العربي، لأن هذا النمط من الحكم قد رهن المشروع القومي ببقاء من يؤمنون بالقومية العربية في السلطة، ولهذا فالغاية من مبدأ شمول الاستراتيجية القومية العليا أن يترسخ المشروع القومي العربي في مصر عبر مؤسسات الدولة- بمعنى آخر إلى أن تتحول مصر إلى دولة «القومية العربية»- لتُسلم راية أم المعارك من جيل إلى جيل، أليست معركة المائة العام؟

وشمول الاستراتيجية القومية العليا سيتحقق عمليًا عبر تشكيلها لدستور الدولة، الذي بدوره سيعيد بناء سلطاتها وينظم العلاقة بينها ويحدد اختصاصاتها، ما سيترتب عليه إعادة تشكيل مؤسسات الدولة مع تحديد أدوارها وصلاحياتها.

لكن الدستور– أي دستور– يصبح حبرًا على ورق إن لم يكن صمام أمانه القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في المستقبل الذي يعبر عنه هذا الدستور، وفي النظام الاجتماعي السياسي الذي يبنيه، وفي نظام الحكم الذي يضمن استمراره.

وبالتالي إذًا، فالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الثورة الاجتماعية– عبر التنظيم السياسي– عليها أن تأخذ دور الأمين العام على الاستراتيجية القومية العليا، عن طريق إخضاع النظام «الاجتماعي السياسي» لمقاصد الاستراتيجية، وضبط إيقاع النظام «السياسي» على إيقاعها.

وبهذا فقطار الدولة المصرية– حينما تكون «دولة القومية العربية»– الذي يسير على قضبان الاستراتيجية القومية العليا، سيجعل من غير الممكن على دور أفراد السلطة أن يغيروا اتجاهه، فدور أفراد السلطة محدود، فهم كالتروس في قطار الدولة، ففرد السلطة يذهب ويحل محله آخر، وعلى الجهة التي ترغب في قطع الطريق على المشروع القومي، أن تواجه الدولة بأسرها آنذاك، لا الفرد الحاكم.

وشمول الاستراتيجية القومية العليا، لا يقلل من قدرة نظام الحكم على استيعاب الحراك السياسي، بل على العكس، فالحراك ضرورة، والديمقراطية وسيلة هذا الحراك، التي تعيد فرز النُخب السياسية بهدف تجديد دماء الأفكار والسياسات، في سبيل بلوغ المقاصد العليا التي تتضمنها الاستراتيجية القومية العليا.

الاستراتيجية القومية العليا: إن مكونات صياغة الاستراتيجية القومية العليا هي:

- الانتماء القومي «العربي» لشعب مصر.
- الانتماء الحضاري «العربي الإسلامي» لشعب مصر.
- المصالح العليا والمجال الحيوي للدولة.
- الوطن العربي كعمق «جيوسياسي وجيواقتصادي وجيوعسكري وجيوثقافي» لمصر.

والاستراتيجية القومية العليا هي الضابط لحركة البناء الشامل للدولة حتى تمتلك أدوات الفعل والتأثير التي تمكنها– كدولة القومية العربية– من أن:

- تكون المنارة الوحدوية التي تعمل كقوة جذب للشعب العربي في اتجاه وحدة الوطن العربي.
- تظهر كالنموذج البراق الذي يهيئ محيطها العربي لقبول توسع حدودها فيه، حتى تصل حدودها إلى حدود الوطن العربي.
- تمتلك القدرة على صد أطماع القوى الإقليمية الراغبة في مد نفوذها في جسد الوطن العربي.
- تعمل تدريجيًا على إحلال نفوذها محل نفوذ قوى السيطرة الغربية في الوطن العربي.

والاستراتيجية القومية العليا تهدف إلى ثبات الوجهة الجيوسياسية (الوطن العربي)، وتجزئة هذه الوجهة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وإجراء حوار شامل يضم أكبر قدر من الكفاءات العربية لصياغة خريطة طريق لبلوغ مثل هذه الأهداف (مع التجديد المستمر فيها طبقًا لتغير المعطيات الخارجية)، وبأكبر قدر من الديمقراطية السياسية لبلوغها.

الاستراتيجية القومية العليا

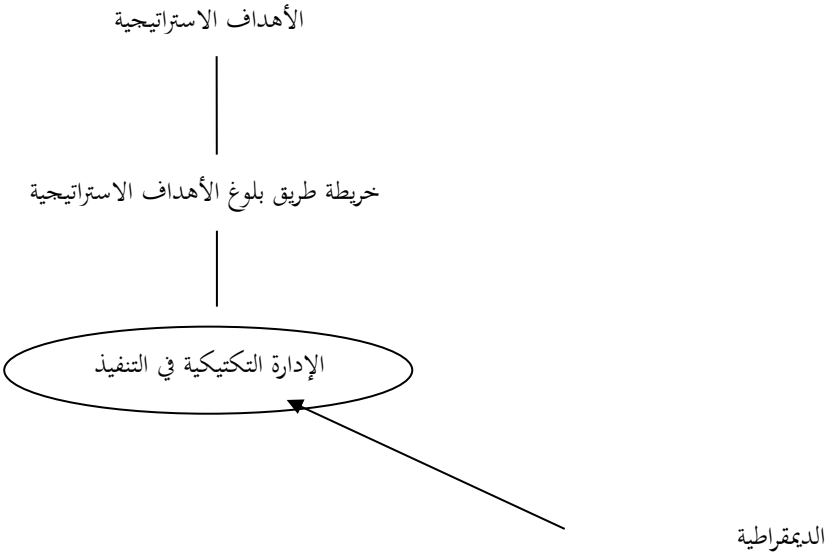

لماذا شمول الاستراتيجية القومية العليا؟ الإجابة لسببين، الأول: هو طبيعة القومية العربية، والثاني: هو خصوصية البيان القومي العربي.

طبيعة القومية العربية: إن الطبيعة الشمولية لأي مشروع قومي عربي ليست نابعة من فراغ بل هي تنبع من طبيعة القومية العربية ذاتها، فالوطن في تصور ووجدان القوميين العرب هو الوطن العربي دون سواه، وبالتالي فالأولوية المطلقة هي لتوحيد هذا الوطن المجزأ، وفي هذا قيمة تجُب أي قيمة أخرى قد تقف عائقًا أمامها، خاصة في وجود قوى مضادة لقيام مثل هذه الوحدة، وهذا ليس من وحي خيال تآمري من قبل القوميين، فالقوى المضادة للوحدة العربية عملت ومازالت تعمل على عدم ترك أي فرصة تساعد على قيام وحدة الوطن العربي، والحقائق بالغة الدلالة على ذلك، بداية من احتلال الوطن العربي وتجزئته في القرن التاسع عشر، مرورًا بضرب المشروع القومي العربي في مفاصلة بلا هوادة، وانتهاءً بتصفية كل القوى العربية المركزية لتحويل الوطن العربي إلى فضاء عربي، وإلقاء أي أمل للوحدة العربية في بئر عميقة بلا قرار.

ولتحديد القوى المضادة للوحدة العربية حتى لا يكون حديثنا عامًا ومجردًا:

- قوى السيطرة الغربية- وإسرائيل كقاعدة لها- التي جزأت الوطن العربي أصلا، وتعمل على الإبقاء على المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» ملحقة بنظامها العالمي.

- القوى الإقليمية (تركيا، إيران، إثيوبيا) التي لا ترغب في أن ترى الوطن العربي- كمارد إقليمي ذي ثقل عالمي- موحد في صورة دولة وحدة عربية تعبر عن وجود الأمة العربية.
- الأنظمة العربية ونُخبها الحاكمة التي يرتبط وجودها بالإبقاء على تجزئة الوطن العربي.
- القوى السياسية والاقتصادية في داخل كل قُطر عربي المرتبطة مصالحها بالنُخب الحاكمة وبالمنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية» المبنية على تجزئة الوطن العربي.

فوجود هذه القوى يعزز من شعور القوميين العرب بالتهديد والحاجة للشعور بالأمان السياسي، ولهذا فطبيعة القومية العربية تجبر القوميين- وهم في السلطة- أن يكونوا دائمًا في حالة استنفار دائم لمواجهة كل هذه القوى المضادة للوحدة في الداخل والخارج بصورة مستمرة، ومن الطبيعي لسلطة تكون في حالة صراع وجودي كمثل صراع الوحدة العربية، أن تقوم بمراجعة لهامش الحريات فيها، حتى لا تكون هذه الحريات ثغرات تنفذ منها هذه القوى.

ومن المفهوم أن غير القوميين العرب لن يستوعبوا حالة فقدان الأمان السياسي هذه، التي تستدعي درجة عالية من الاستنفار، حيث إن وحدة الوطن العربي غير واجبة بالنسبة لهم، أو هي هدف لن يضير شيئًا لكنه غير ملزم، وهذا على أحسن تقدير.

هذه هي المعادلة الصعبة عن طبيعة القومية العربية، وهي التوازن ما بين الحرية السياسية، التي تسمح بالحراك السياسي الذي سيجدد من فاعلية نظام الحكم الساعي لتوحيد الوطن العربي المجزأ، وما بين الأمن السياسي الذي سيحمي وجود هذا الحكم نفسه.

وعلى الرغم من أنه حدث خلل لهذه المعادلة في زمن المشروع القومي العربي- بترجيح كفة الأمن السياسي على حساب الحرية السياسية المؤدية للحراك السياسي- فإن هذا لا يعني أن هذه هي طبيعة كل مشروع قومي عربي، بالعكس، فمن الوارد أن تكون هناك مشاريع قومية عربية أخرى بفكر مُختلف يوازن من المعادلة بشكل أو بآخر*.

* وندعي أن هذا البيان يوازن من هذه المعادلة بشكل مُختلف عما سبق من مشاريع قومية عربية، وسنعرض الفكرة بشكل أوضح في «الباب الأول» المبدأ السادس «تطور النظام السياسي»

خصوصية البيان القومي العربي: بما أن معركة المائة عام ستترجم عمليًا على أرض الواقع السياسي بمجموعة من الجولات المتصلة، تكون الجولة النهائية هي السبب الوجودي للبيان القومي ذاته، وهي وحدة الوطن العربي في دولة تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية، الجولة الأولى هي بناء التنظيم القومي، الذي ينظم القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير الجديد، لتبدأ طواحين الثورة في العصف بالنظام الاجتماعي السياسي القائم حتى تبني نظامًا اجتماعيًا جديدًا على أنقاضه، يحول المجتمع «العربي المصري» إلى قوة حيوية قادرة على كسب جولات معركة المائة عام.

ولكي يتم ذلك لابد من تهيئة المناخ السياسي لغرضين، الأول هو لضرب القوى المضادة للثورة، وهي القوى الاجتماعية السياسية التي لها مصلحة في تعطيل الثورة الاجتماعية وإسقاط نظامها الاجتماعي السياسي الجديد، والغرض الثاني يكمن في منع الفوضى، فالبيان القومي ينتمي لمدرسة الضبط والربط على كل صعيد- وعلى رأسها الصعيد السياسي- حيث إن المناخ العام الذي يسمح بالفوضى الفكرية ومنه إلى الفوضى السياسية، التي تخلق حالة من التشويش العام، وتنال من القوى الحية للمجتمع بتبديد طاقاتها، وبالتالي تسد الفوضى الطريق أمام بناء المجتمع كقوة حيوية، بجعله قوة منهكة، فلا تؤتي التعبئة المنشودة ثمارها، وتنتهي معركة المائة عام في الجولات الأولى.

فالمجال السياسي العام يجب أن يهيئ المناخ للاختلاف البنَّاء الذي يفضي إلى الحراك السياسي ويتفادى الجمود، ولا يهيئ المناخ للخلاف الهدام الذي يؤدي إلى انقسام اجتماعي سياسي يرفع من حدة الصراع ويبذر بذور الصدام، وهذا ينتهي بنا إلى خلاصة أن المجال العام لا يجوز أن يجمع بين مشروع ونقيضه.

فكيف يستقيم أن تتأرجح الدولة بين دعوة البيان القومي بأن تسير على طريق المشروع القومي العربي وتبني أدوات الفعل والتأثير في الوطن العربي ثم يتم العدول عنه وإحلاله بمشروع وطني قُطري انعزالي يتبع سياسيات من شأنها إحداث ضمور في هذه الأدوات التي تم بناؤها؟

وكيف يمكن أن تسير الدولة في اتجاه دعوة البيان القومي لكي تسعى لتغيير المنظومة الإقليمية التي أوجدها الغرب ومن ثم تعود مرة أخرى عبر مشروع آخر موال للغرب وملتزم بمنظومته الإقليمية لهدم السعي الذي سبقه؟

ألن تتداخل أحوال المجتمع حينما يسلك مسلك البيان القومي الذي يدعو للعمل على ترميم الشروخ الطائفية وطمسها بالهوية العربية الجامعة ومن ثم يتم الارتداد إلى مشروع طائفي/ مذهبي يُقسم أبناء الوطن ويعمق النزعة الطائفية/ المذهبية؟

ثم كيف يصبح المجتمع وهو يتمزع بين البيان القومي الذي يدعو لإحلال نظام اجتماعي سياسي جديد محل النظام القائم عبر الثورة الاجتماعية، ويعود أدراجه عن طريق السماح لقوى الثورة المضادة للعمل العام؟

كيف يمكن للمجتمع أن يتشتت ما بين البيان القومي الذي يدعو إلى مواجهة الثقافة والقيم الغربية «العلمانية» عبر نهضة الثقافة والقيم «العربية الإسلامية» ومن ثم إفساح المجال لمشروع آخر ليسمح بالعبث «العلماني المادي» مجددًا؟

أليس كل ما سبق فيه كثير من الإسراف في الوقت والتبديد للطاقات والاستنزاف لموارد للدولة؟!

أليس هذا فيه إنهاك للمجتمع وتشتيت لقواه؟

ونستخلص مما ذكرناه أن خصوصية البيان القومي تستدعي إقصاء خمسة مشاريع سياسية من المجال السياسي العام نظرًا لتعارضها مع الاستراتيجية القومية العليا، التي هي على أساس:

- يتعارض مع أسس النظام الاجتماعي السياسي الجديد.
- ديني، حيث إنها تهدد وحدة التماسك الطائفي.
- وطني قُطري انعزالي، حيث إن هذه المشروعات ترسخ تجزئة الوطن العربي.
- الموالاة للمشاريع الغربية في الوطن العربي، ومنها منظومته الإقليمية «الشرق أوسطية» التي من شأنها الإبقاء على تجزئة الوطن العربي.
- علماني ذو المرجعية «العلمانية المادية».

وإغلاق المجال السياسي العام يعني أنه من حق أي فرد أو جماعة السعي لفرض مشروع سياسي يدخل ضمن دائرة الإقصاء من المجال السياسي العام، لتعارضه مع الاستراتيجية القومية العليا.